



يعرفوا (و) من أهم الموارد الطبيعية على الأرض؟
حافظوا عليها لتسمر الحياة!
وأفروا باستهلاكهم قبل قوت الأوان



الشأن العام ص 137



أولاً: الشأن العام

1- تعریف الشأن العام : كلّ ما يتعلّق بتنظيم وتدبير حاجات ومصالح جميع المواطنين.

2- مكونات الشأن العام :

أ- المصلحة العامة

ب- الملك العام

ج- المؤسسات الرسمية

د- القوانين

هـ- الأموال العامة.

أ- المصلحة العامة:

تأتي في سلم أولويات المصالح، والمصلحة العامة تضبط المصالح الخاصة المشروعة وتضمنها) المصلحة العامة تضمن عدم سوء استعمال المصلحة الخاصة)

قرار أو مشروع يخدم المجتمع ككل وليس فئة معينة فقط :

- تعزيز القطاع الصحي/ دعم المستشفيات الحكومية المواطن الغير قادر على الإستشفاء في القطاع الخاص
- مشاريع المياه والصرف الصحي/ مشروع محطات تكرير المياه..... حماية الصحة
- دعم النقل العام/ شبكة نقل جماعي..... يخفف الإزدحام
- تطوير التعليم الرسمي/ مدارس رسمية..... فرص متساوية للتعليم بصرف النظر عن الظروف الاجتماعية



بـ- الملك العام: هو الملك المعدّ بطبيعته لـاستعمال الجميع دون أي تمييز أو لـاستعماله من أجل مصلحة عمومية ، بخلاف الملك الخاص الذي هو تملك خاص .



ج- المؤسسات الرسمية:

الجهات التي تتبع الدولة وتعمل ضمن إطار القانون لتقديم الخدمات العامة وتنفيذ السياسات الحكومية.

* تختلف عن المؤسسات الخاصة

* دورها : - تمكّن بزمام السلطة العامة

- تعمل على حماية المصلحة العامة

- تجيبي الأموال العامة وتديرها

- توفر خدمات العامة مجاناً أو لقاء مقاً



مجلس الخدمة المدنية



د- القوانين :

وضعت القوانين لتأمين توازن الخاص والعام ، ومنعا للفوضى وتغلب القوي على الضعيف، فهي تنظم علاقة الفرد بالدولة والمجتمع من جهة وعلاقة الأفراد فيما بينهم من جهة ثانية.

وكل قانون يحقق منافع خاصة على حساب المصلحة العامة معرض للطعن فيه قضائياً.



٥- الأموال العامة

تأمينا للنفقات التي تتطلبها رعاية المصلحة العامة وتحقيقا لمبدأ المساواة بين المواطنين ، تستوفي الدولة الضرائب والرسوم .

كل تهرب وغش في دفع الضرائب يشكل سرقة للأموال العامة والمجتمع .



ثانياً: واجبات المواطن

على المواطن :

- 1- حماية الملك العام والمصلحة العامة
- 2- احترامها والإهتمام بالشأن العام
- 3- دفعضرائب
- 4 - ومراقبة أعمال السلطة العامة ، فينمي في شخصه الحس العام ويؤثر المصلحة العامة على الخاصة.

تعتبر السلطة العامة وكيلة المواطن في ادارة الشأن العام وذلك ليس امتيازا بل توكيلا ومسؤولية.

في الدول الديمقراطية كالسويد لكل مواطن بل لكل مقيم على أراضيها الإطلاع على الملفات الإدارية وابداء ملاحظاته وتقديم معلوماته حول مضمونها.